



أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2001-2018) "مصرف التجارة والتنمية أنموذجاً"

¹فرج أحمد مزيكه ، ²سلاف بن عمر السماوي ، ³فرج محمد شلاوح

^{3,1} قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

² كلية العلوم الاقتصادية والتصرف ، جامعة صفاقس، تونس

farajmazika@asmarya.edu.ly , soulef.smaoui@gmail.com , f.shalaweh@asmarya.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر استقرار ودائع العملاء المصرفية (الودائع الجارية ، ودائع التوفير، والودائع الآجلة)، على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ، ومعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة الممتدة من (2001 الى 2018)، وتمثلت عينة الدراسة في مصرف التجارة والتنمية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها : وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية لكل من الودائع الجارية وودائع التوفير على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية المتمثلة بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ، ووجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية للودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية ، ومن أهم ما أوصت به الدراسة قيام المصارف التجارية الليبية بإجراء الدراسات المستمرة حول مدي تقلب الودائع ، وتحديد الودائع المستقرة والغير مستقرة ، وتحسين جودة الخدمات المصرفية ، من خلال إتباع سياسات سعرية ، وغير سعرية ، لجذب الودائع المستقرة لاستغلالها في الأصول للرفع من مستوى الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وتوجيه المصارف التجارية الليبية على ضرورة تبني استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع المصرفية ، والعمل على تشجيع الدراسات والأبحاث لمعرفة العوامل الأخرى المؤثرة في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والتي لم تشملها الدراسة.

الكلمات الدالة : استقرار الودائع المصرفية ، الاداء المالي ، المصارف التجارية الليبية

المقدمة:

تُشهِم المصارف التجارية بشكل خاص في الاستقرار الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فهي أداة لا يمكن الاستغناء

عنها، إذ تلعب المصارف التجارية دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض في الموارد المالية وأصحاب العجز المالي، وتسعى لتحقيق أعلى العوائد الممكنة، مقابل مواجهة الأخطار المحتملة.

وتعتبر الودائع المصرفية من أهم مصادر الأموال في المصارف التجارية المستخدمة في تمويل موجوداتها المختلفة والمتمثلة بالمحفظة المالية ، ومحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية ، حيث تعتمد المصارف التجارية على أموال الغير في تمويل استثماراتها التي تشتمل على ودائع العملاء بالدرجة الرئيسية ، وتعمل المصارف التجارية على تبني استراتيجيات مختلفة لجذب وتنمية الودائع لديها، وذلك من خلال اتباع عدة سياسات، منها السياسات السعرية والمتمثلة في منح أسعار فائدة مناسبة للمودعين ، أو إتباع سياسات غير سعرية من خلال تحسين جودة ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء .

وترغب المصارف التجارية باستقرار الودائع المصرفية لديها ومكوئها لفترة زمنية أطول، لأن ذلك يعطيها فرصة لاستثمار هذه الودائع في أصول مدرة للدخل دون الخوف من حصول سحبات مفاجئة على هذه الودائع ، لأن كثرة السحوبات يجبر المصارف التجارية أن تحتفظ بسيولة عالية للإيفاء بسحوبات المودعين،

إن استقرار الودائع المصرفية تؤثر على قدرة المصارف التجارية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية ، وخاصة المتوسطة وقصيرة الأجل ، وهذا يعتمد على نوع الوديعة ، فارتفاع نسبة الودائع الجارية وهي ودائع غير مستقرة يترتب عليه ضعف قدرة المصارف التجارية في التوسع في منح القروض المدرة للدخل، في حين زيادة نسبة الودائع الآجلة وودائع التوفير يحقق استقراراً أكبر لموارد المصارف التجارية ويمكنها من التوسع في الاستثمار المتوسط والطويل الأجل مما ينعكس إيجابياً على عائد المصارف التجارية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1. مشكلة الدراسة :

تتبع مشكلة الدراسة في أن عدم استقرار أرصدة الودائع المصرفية يؤثر بصورة سلبية على استثمارات المصارف التجارية الليبية ، وعلى أدائها المالي ممثلاً بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ، لذلك يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

1- ما هو أثر الوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية ؟.

- 2- ما هو أثر الوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية ؟.
- 3- ما هو أثر الوزن النسبي لودائع التوفير في هيكل الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية ؟.

1-2. أهمية الدراسة :

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة من حيث اعتبارها إضافة جديدة (حسب علم الباحثون) إلى البحث العلمي ، وإثراء للمكتبات العلمية ، وبيان أهمية أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ، إلى جانب الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لإدارات المصارف التجارية الليبية ، والجهات ذات العلاقة ، وكذلك لقلّة الدراسات في هذا الموضوع على المستوى المحلي .

1-3. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية خلال الفترة من (2001- 2018م).

- وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- 1 - معرفة الأثر الذي يحدثه استقرار الودائع المصرفية (الجارية ، الآجلة ، وودائع التوفير) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 2 - تحديد أهم أنواع الودائع المصرفية التي تؤثر تأثير إيجابيا أو سلبيا على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية .
- 3- التنبؤ بمستويات الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية ، والاهتمام بالمتغيرات التي لها التأثير الأكبر والإيجابي على الأداء المالي ، والوضع الاقتصادي للدولة.

1-4. فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية .:

الفرضية الرئيسية H0:

H0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لأثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ، وبمعدل العائد على حقوق الملكية .
ويتفرع من هذه الفرضية العدمية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :

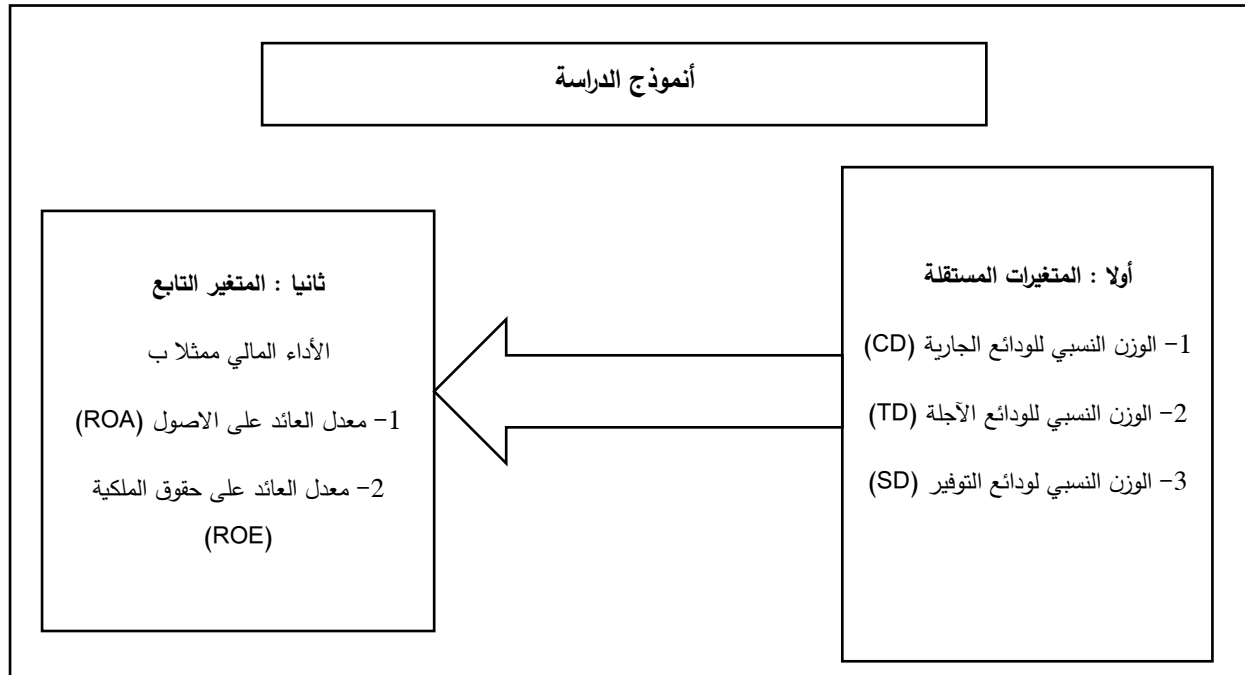
H01 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للوزن النسبي للودائع الجارية في هيكل الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ، وبمعدل العائد على حقوق الملكية .

H02 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للوزن النسبي للودائع الآجلة في هيكل الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ، وبمعدل العائد على حقوق الملكية .

H03 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للوزن النسبي لودائع التوفير في هيكل الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ، وبمعدل العائد على حقوق الملكية .

1-5. نموذج الدراسة :

لقد تمَّ إعداد نموذجٍ خاصٍ بالدراسة الحالية، من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويوضّح الشكل التالي متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وهي كالآتي:



الشكل رقم (1)

❖ لقد تمّ إعداد النموذج من قبل الباحثون بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة. (المعاينة، 2018م) (الدهميش، 2014)

1-6. منهجية الدراسة:

أولاً : مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية البالغ عددها (17) مصرفاً خلال فترة الدراسة من 2001-2018 م ، أما عينة الدراسة تمثلت في (مصرف التجارة والتنمية)، وفيما يلي نبذة عن عينة الدراسة:

* نبذة عن مصرف التجارة والتنمية :

تأسس مصرف التجارة والتنمية (BCD) طبقاً للقانون رقم (1) لسنة 1993 م وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان ، وبدأ المصرف العمل رسمياً بتاريخ 1996/06/09 م ، وأنضم مصرف التجارة والتنمية إلى اتحاد المصارف العربية بتاريخ 1996/05/01 م ، وأنضم كعضو في جمعية المصارف الليبية بتاريخ 1990/08/10 م ، وانضم كعضو في اتحاد المصارف المغاربية بتاريخ 1998/05/30 م ، وبلغ رأس مال المصرف المدفوع حوالي (105,000,000.000)، وعدد المساهمين بالمصرف ، يكون ما نسبته (15,52%) أي (37)، جهات اعتبارية، وما نسبته (84,48%) أي (2667)، أفراد طبيعيين، وبلغ عدد الفروع للمصرف حوالي (11) فرع ، وعدد الوكالات حوالي (21) وكالة، وعدد مراكز رجال الأعمال (2) مركز، موزعة على أغلب المدن الليبية. (موقع مصرف التجارة والتنمية).

ثانيا : النموذج الاحصائي وتحليل البيانات :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اسلوبين ، الأول من خلال الاستقادة منها في إعداد الجانب النظري لهذه الدراسة، والمتمثلة في الكتب والأبحاث العلمية العربية والأجنبية المتخصصة، التي كتبت عن هذا الموضوع ، وكذلك من خلال التقارير السنوية، والقوائم المالية الصادرة من إدارات (مصرف التجارة والتنمية)، وما ورد فيها من بيانات ومعلومات لسنوات الدراسة، والأسلوب الثاني من خلال الاعتماد في التحليل على استخدام البرامج الإحصائية المعتمدة، لتقدير نموذج الدراسة ومعالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة والتحقق من الفرضيات الفرعية، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10) لتقدير نموذج الدراسة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) ؛ لتحديد قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ؛ ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغيرات التابعة بسبب تأثير المتغيرات المستقلة فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، والبسيط (Multiple, and simple linear regression) نموذج الدراسة :

$$y_t = \alpha + Bx_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

y : تشير الى المتغير التابع (معدل العائد على الاصول ، معدل العائد على حقوق الملكية)

t : تشير الى عدد سنوات الدراسة 18.....1.2

α : تشير الى قيمة المعامل الثابت في معادلة الانحدار .

B : تشير الى المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة .

X : يشمل المتغيرات المستقلة والضابطة في الدراسة وهي (الودائع الجارية CD ، وودائع التوفير SD ، الودائع الآجلة TD).

1-7. الدراسات السابقة ذات الصلة:

1- دراسة (طعيس : 2019) " أثر هيكل الودائع على ربحية المصارف الاسلامية الاردنية " خلال الفترة من (2010-2017) ، هدفت الدراسة إلى التعرف على هيكل الودائع على ربحية المصارف الاسلامية الاردنية خلال الفترة من 2010-2017 ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

وجود أثر إيجابي ذي دلالة احصائية للودائع الجارية على ربحية البنوك الاسلامية الاردنية ، ووجود أثر سلبي ذي دلالة احصائية للودائع الاستثمارية على ربحية المصارف الاسلامية الاردنية .

2- دراسة (المعاينة : 2018) " أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الاردنية " خلال للفترة من (2007 - 2016) ، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر درجة ودائع العملاء المصرفية (الودائع الجارية ، الودائع الآجلة ، ودائع التوفير) على الأداء المصرفي للمصارف التجارية الاردنية ممثلا بالعائد على حقوق الملكية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : وجود أثر ايجابي ذي دلالة احصائية للودائع الآجلة ، وودائع التوفير على الأداء المصرفي للمصارف التجارية الاردنية ممثلا بالعائد على حقوق الملكية ، ووجود أثر سلبي ذي دلالة احصائية للودائع الجارية على الاداء المصرفي للمصارف التجارية الاردنية ، وبالتالي لا تستطيع المصارف التجارية توجيه هذا النوع من الودائع الغير مستقرة إلى الاستثمارات المدرة للدخل ، بالإضافة إلى احتفاظ المصارف التجارية الاردنية بالسيولة العالية لمقابلة عمليات السحب المفاجئة والمتكررة على هذا النوع من الودائع .

3 - دراسة (السيد : 2017) " أثر الودائع المصرفية على النشاط الاقتصادي في السودان " خلال الفترة من (2005-2015 م) ، دراسة حالة مصرف فيصل الاسلامي السوداني ، وهدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يقوم به صغار المنتجين في دفع عملية التنمية الاقتصادية في السودان ، وذلك للاستفادة من التمويل الممنوح لهم من القطاع المصرفي ، وهل كان له الأثر الايجابي على الاقتصاد ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : ضعف الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية الادخار ساهم في قلة الودائع لدى الجهاز المصرفي ، بالإضافة إلى وجود أثر مباشر للودائع المصرفية في زيادة التنمية الاقتصادية .

4- دراسة (اللامي : 2016) " أثر الودائع في صافي دخل المصارف التجارية " وهدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الودائع (الودائع الجارية ، ودائع التوفير ، الودائع الآجلة) وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للفترة من (2010-2013)، وتوصلن الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن هناك علاقة طردية موجبة بين ودائع التوفير ، والودائع الآجلة ، وصافي دخل المصرف العراقي ، وكذلك لم تكن هناك علاقة بين الودائع الجارية وصافي دخل المصرف العراقي ، وأن أهم نوع من الودائع تأثيرا في صافي دخل المصرف العراقي هي الودائع الآجلة .

5- دراسة (عياد : 2014) " أثر استقرار أنواع الودائع على عائد المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة من 2000 - 2009 م ، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر استقرار أنواع الودائع الجارية ، وودائع التوفير ، والودائع الآجلة ، على عائد المصارف التجارية الأردنية المتمثل بالعائد على الأصول والعائد على حقوق

الملكية خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن ودائع التوفير، والودائع الآجلة في المصارف التجارية الأردنية كان لها أثر إيجابي على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية، نظرًا لاستقرار هذه الودائع، وهذا يدل على قدرة هذه المصارف على توجيه هذه الودائع نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع دون الحاجة للاحتفاظ بسيولة عالية مقابلها، في حين لم يثبت أن هناك أثرًا واضحًا ومهمًا للودائع الجارية على العائد على الأصول، وعلى العائد على حقوق الملكية في معظم هذه المصارف وعلى مستوى المصارف عينة الدراسة .

6 - دراسة (عبد المحسن: 2014) " الودائع الزمنية وأثرها في الائتمان المصرفي " بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدي مساهمة الودائع المصرفية الثابتة في كل نوع من أنواع الائتمان المصرفي من حيث الحجم والتأثير، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : وجود انخفاض نسبي في الأموال المستثمرة بالنسبة لإجمالي الودائع المصرفية .

7- دراسة (دليل : 2014) " تقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع " ، دراسة تطبيقية عن عينة من المصارف العراقية ، وهدفت الدراسة إلى التعرف علي تأثير العوامل الداخلية والخارجية للمصارف التجارية العراقية على جذب الودائع خلال الفترة من (2008-2012) ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن الاستراتيجيات المتبعة من قبل المصارف عينة الدراسة كانت ضعيفة ، وذلك ما أوضحه غياب تأثير العوامل الخارجية ولاسيما الدخل ، إذ أن الزيادة في الدخل لم يقابله زيادة في حجم الودائع المصرفية .

8- دراسة (المدهون : 2014) " نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في المصارف التجارية " وهدفت الدراسة إلى اختبار النماذج التقديرية للتنبؤ بحجم الودائع بأنواعها (الودائع الجارية ، الودائع الآجلة ، ودائع التوفير) للمصارف التجارية في فلسطين خلال الفترة من 2000-2010 م ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها : أن هناك علاقة انحدار موجبة بين إجمالي الودائع ومجموعة من المتغيرات منها قيمة الاصول ، قيمة الاستثمارات ، قيمة الاحتياطيات .

9- دراسة (Haisley and Loewenstein : 2011) " تأثير الهدايا على أرصدة الودائع وثقة العملاء في المصارف التجارية " ، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام برنامج الهدايا على زيادة أرصدة الودائع ، وثقة العملاء المودعين في المصارف التجارية الامريكية ، وامتدت فترة الدراسة إلى ثلاث أشهر ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها : أن هناك تأثير إيجابي لبرنامج الهدايا على زيادة أرصدة الودائع في المصارف التجارية الامريكية ،

10- دراسة (Argaibat : 2010) " ربحية القطاع المصرفي في المملكة الاردنية الهاشمية " خلال الفترة من (1999-2010) ، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ربحية المصارف الاردنية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن المصارف التي تمتلك أصول عالية قد حققت إيرادات عالية ، مما انعكس إيجاباً على العائد على الأصول ، ونتيجة لزيادة الوعي المصرفي نتج عنه زيادة في ودائع المصارف عينة الدراسة ، وكذلك زيادة نسبة المودعين ، وأن هناك ارتفاعاً في العائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية لهذه المصارف ، ويرجع ذلك إلى كفاءة المصارف الاردنية في توظيف الأصول ، وحقوق الملكية.

11- دراسة (الحسيني : 2010) " اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي " دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والسعودية ذات القطاع الخاص ، وهدفت الدراسة إلى معرفة المجالات الاستثمارية و المقارنة بين كلفة الودائع والعائد المتحقق عنها ، فضلاً على المقارنة بين البيئة المستقرة (السعودية) والبيئة غير المستقرة (العراق) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : يعتبر الجهاز المصرفي المسند الأساسي والضروري لتنمية القطاعات كافة ، فضلاً عن مساهمته في تحقيق الاستقرار النقدي في الدولة ، وتعتبر المصارف السعودية الأفضل والأكثر مقدرة من المصارف العراقية في إدارتها لمصادر الاموال .

12- دراسة (أبوطوق : 2009) " العوامل المؤثرة على نمو الودائع لدي المصارف التجارية الأردنية " خلال الفترة من (1988-2000) " هدفت الدراسة على تحديد العوامل المؤثرة على نمو الودائع لدي المصارف التجارية الاردنية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : وجود أثر معنوي للتضخم ، وسمعة المصرف ، بالإضافة إلى وجود أثر ايجابي لأسعار الفائدة ، وموقع المصرف ، والوعي المصرفي على نمو الودائع المصرفية لدي المصارف التجارية الاردنية .

13- دراسة (أبو سمرة : 2007) " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في فلسطين " وهدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع المصرفية في المصارف التجارية الوطنية مع المصارف الوافدة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين مستوي النشاط الاقتصادي ، ودفع معدلات أعلى للفائدة على الودائع ، وكذلك مستوي الخدمات ، والسمات المادية التي تقدمها المصارف التجارية الوطنية الفلسطينية

14- دراسة (الزيود : 2006) " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي " وهدفت الدراسة إلى تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي ، وطبقت الدراسة على المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من (1995-2003) ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن ارتفاع النشاط المصرفي يتم من خلال تحسن مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها ، بالإضافة إلى زيادة عمليات الاقراض ، والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء ، وأن ارتفاع رصيد الودائع الجارية يشل من حركة المصرف على توظيفها ، مما يجبر المصرف على الاعتماد على مصادر تمويل أخرى غير الودائع لا قراضها ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على الأموال .

1-8. الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

ومن خلال استعراض ملخصات الدراسات السابقة تبين للباحثين أن هناك بعض الاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، فبحسب علم الباحثين لم تقم أي دراسة على المستوى المحلي بدراسة أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وأن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

1- فترة الدراسة: تغطي الفترة الواقعة ما بين (2001-2018م).

2- نوع القطاع: إذ تم إعداد الدراسة على قطاع المصارف التجارية الليبية دون غيرها من القطاعات الأخرى.

3- أهم أهداف الدراسة: تتمحور حول معرفة أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ، وبالتطبيق على قطاع المصارف التجارية الليبية.

4- المؤشرات المستهدفة في الدراسة لمعرفة أثر استقرار الودائع المصرفية للمصارف التجارية الليبية، وتحديد كم تغيرات مستقلة، والأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ، ومعدل العائد على حقوق الملكية كم تغيرات تابعة.

5- طرق التحليل المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة:

لقد اعتمد الباحثون في التحليل على استخدام البرامج الإحصائية المعتمدة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10) لتقدير نموذج الدراسة، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لتحديد قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات

المستقلة، والمتغير التابع، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغيرات المستقلة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، والبسيط (Multiple, and simple linear regression).

وبناء عليه فإن أي نتيجة ستتوصل إليها هذه الدراسة فإنها تعدّ إسهاماً علمياً، إذ يأمل الباحثون أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات الأدبية التي تناقش جوانب استقرار الودائع المصرفية ، والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية وتبحث فيها.

1-9. العناصر الإجرائية :

1-9-1. المصارف التجارية:

تشمل جميع المصارف التجارية والمرخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية والخاضعة لإشراف المصرف المركزي، ولا يشمل هذا التعريف المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي فهي عبارة عن مؤسسات مالية متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية (تحت الطلب) ، والودائع لأجل، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، بما يحقق أهداف خطط التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والإسهام في إنشاء المشروعات. (سمحان، يامن، 2011)

1-9-2. مفهوم الودائع المصرفية:

الوديعة هي عبارة عن أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ، ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله ، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة ، (هندي، 2010).

وتتخذ الودائع المصرفية ثلاثة أشكال رئيسية وهي الودائع الجارية ، الودائع الآجلة ، وودائع التوفير ، (هندي، 2010:147).

1- الودائع الجارية (تحت الطلب):

هي عبارة عن اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى المصرف ، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه ، وأحيانا تشترط بعض البنوك حد أدنى لقيمة الوديعة التي يبدأ بها العميل لكي يفتح له حساباً جارياً ، والسحب من الودائع الجارية فقد يأخذ صورة مسحوبات نقدية بواسطة العميل نفسه أو من ينوب عنه ، أو مسحوبات بشيكات لصالح طرف آخر ، (هندي، 2010).

ويتم احتساب استقرار هذا المتغير في هيكل ودائع العملاء من خلال نسبة رصيد الودائع الجارية لكل سنة إلى إجمالي ودائع العملاء في كل سنة وذلك على النحو التالي :

❖ الوزن النسبي للودائع الجارية = (رصيد الودائع الجارية في كل سنة / إجمالي ودائع العملاء في كل سنة) .

2- الودائع الآجلة :

أو هي عبارة عن اتفاق بين العميل والمصرف ويودع العميل مبلغاً من النقود لدى المصرف ولا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل التاريخ المتفق عليه ، وفي مقابل ذلك يمنح المصرف فائدة بصفة دورية ، أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع ، وعلى الرغم من أن الوديعة لأجل لا ينبغي سحبها قبل الموعد المتفق عليه ، إلا أن المصارف عادة تتنازل عن حقها في هذا الشأن حيث لا تمنع في رد الوديعة مقابل حرمان المودع من الفوائد نظراً لعدم بقاء الوديعة حتي تاريخ الاستحقاق ، (هندي، 2010).

ويتم احتساب استقرار هذا المتغير في هيكل ودائع العملاء من خلال نسبة رصيد الودائع الآجلة لكل سنة إلى إجمالي ودائع العملاء في كل سنة وذلك على النحو التالي :

❖ الوزن النسبي للودائع الآجلة = (رصيد الودائع الآجلة في كل سنة / إجمالي ودائع العملاء في كل سنة) .

3- ودائع التوفير :

ودائع التوفير (الودائع الادخارية): وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منه صغر مبالغها وكثرة حساباتها واطراد نموها مع نمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل ، فان المصارف تحبذ تلك الودائع وتهتم بها ايما عناية لأنها تخلق الوعي الادخاري وتدعم الوعي المصرفي ، وتقوم بتشجيع صغار المدخرين على الإيداع بحسابات التوفير.

وودائع التوفير عبارة عن اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه العميل مبلغاً من المال من النقود لدى المصارف مقابل الحصول على أرباح ، على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إنذار سابق منه ، ويحمل صاحب وديعة الادخار دفتر يسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والأرباح المستحقة ، ويمكن ان يتقدم بهذا الدفتر لفرع المصرف إذا رغب في إيداع أو سحب مبالغ جديدة ، ويحقق هذا النوع من الأوعية الادخارية ميزة مزدوجة تتمثل في الجمع بين العائد والسيولة

الحاضرة، حيث يمكن للمدخر من الحصول على عائد مع عدم التضحية بالسيولة الحاضرة لمدخراته، وفي محاولة من المصارف لاجتذاب العملاء لمثل هذه النوعية من الأوعية الادخارية ، لاسيما مع تزايد حدة المنافسة المصرفية ، ويشير استقرار ودائع التوفير إلى اتصاف معدلات زيادتها بالثبات النسبي ، (عقيل، 2000) .

ويتم احتساب استقرار هذا المتغير في هيكل الودائع العملاء من خلال نسبة رصيد ودائع التوفير لكل سنة إلى إجمالي ودائع العملاء في كل سنة وذلك على النحو التالي :

❖ الوزن النسبي لودائع التوفير = (رصيد ودائع التوفير في كل سنة / إجمالي ودائع العملاء في كل سنة) .

1-9-3. الأداء المالي:

يحظى الأداء المالي في المؤسسات المالية والمصرفية باهتمام كبير من قِبَل الإداريين والمستثمرين، لأنه السبيل لبقائها واستمرارها، فهو يوفر نظاماً متكاملاً للمعلومات الدقيقة والموثوق بها من خلال مؤشرات معينة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة (الخطيب، 2010).

1- مفهوم الأداء المالي:

هو: " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (دادن، حفصي، 2014).

كما يعرف أيضاً بأنه: " مدى نجاح المؤسسة في استغلال كلِّ الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف الموضوعية من طرف الإدارة " (رزيقة، 2001).

ويعتبر الأداء المالي بالنسبة للمصارف مفهوماً جوهرياً مهماً، فهو الأداة العاكسة لأنشطة البنوك وأهدافها، ويحقق النشاط الشمولي الذي تمارسه البنوك، ويقدر كيفية إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها، إذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة البنوك وقابليتها على تحقيق أهدافها (عثمان، 2014).

ويعبر الأداء المالي عن نتائج أنشطة المصارف المالية ويعكس مدى قوتها ومثانتها في الوسط المالي، أو القطاع الذي تعمل فيه، وبالتالي يجعلها قادرة على الوقوف بصلابة أمام التحديات التي قد تواجهها خلال عملها، بالإضافة إلى تزويدها بكافة الموارد التي من الممكن أن تحتاجها سواء أكانت موارد مالية أم بشرية.

ويمكن قياس الأداء المالي بمؤشرات مالية عدة منها:

- مؤشر الربحية:

يعتبر الربح العامل الرئيسي في قدرة المؤسسات على القيام بالكثير من الأنشطة الاقتصادية، فهو يعكس الأداء الكلي لها، ومن دون الربحية تنعدم قدرة المؤسسة على جذب المستثمرين (آل شبيب، 2014).

إن الإداريين والمستثمرين والمقرضين يكرسون اهتمامهم على نسب الربحية، فتتأكد الإدارة من خلال الربح المحقق من نجاح سياستها المتبعة، ويتوجه المستثمرون نحو الفرص المربحة لاستثمار أموالهم فيها، أما بالنسبة للمقرضين فهم يشعرون بالأمان عند قيامهم بإقراض المشاريع المولدة للأرباح (الشواورة، 2013).

وهذه النسبة تعطي مؤشرات عن مدى قدرة الشركة أو المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها، ومن أبرز النسب المستخدمة لقياس الربحية (الغزيل، 2013)

1- معدل العائد على الأصول (ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في المصرف وهو يبين مقدار الربح الذي يحققه المصرف على كل دينار من أصوله بالتالي يعد مؤشر مهم للكفاءة الادارية في المصرف ، ويتم قياسه بالاتي : (صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة / على اجمالي الأصول) .

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى الشركة أو المنشأة، وبما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمون، وحقوق الملكية هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات القانونية، والاحتياطات الاختيارية، وكذلك الأرباح غير الموزعة، إذ يعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموجودات لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

ويقيس المصرف هذا المعدل بصافي الربح المحقق على أموال المساهمين في المصرف، ويشير إلى العائد الذي يحققه المساهمون في المصرف، ويبين مدى فعالية المصرف في استخدام أموال المستثمرين ويكون من خلال (قسمة صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية).

المبحث الثاني: الجانب التحليلي الكمي للدراسة

2-1. متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

لقد احتوى نموذج الدراسة على متغيرات رئيسية تعبر عن المتغيرات المستقلة، وهي الودائع الجارية ، والودائع الآجلة ، وودائع التوفير ، والمتغير التابع ممثل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ويقاس بمعدل العائد على الاصول ، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

2-2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

2-3. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

لقد تم تناول التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، واختبارها لملاءمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن تم اختبار الفرضيات.

2-4-. وصف متغيرات الدراسة:

يعرض هذا المبحث الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المتغيرات التابعة وهو معدل العائد على الاصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الودائع الجارية (CD)، والودائع الآجلة (TD) ، وودائع التوفير (SD) ؛ وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة عن مصرف التجارة والتنمية ، خلال الفترة الممتدة من (1991م - 2018م).

ولاختبار ملاءمة نماذج الدراسة، وقياس أثر الودائع المصرفية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تم اختيار الاختبارات الآتية:

استقرار السلسلة الزمنية

أ. اختبارات ديكي فولر عند المستوى :

جدول (1) نتائج اختبار ديكي - فولر عند المستوى

Intercept and Trend			Intercept			المتغير
الدلالة	قيمة t	قيمة t	الدلالة	قيمة t	قيمة t	
p-value	الجدولية	المحسوبة	p-value	الجدولية	المحسوبة	
0.817	3.711 -	1.416 -	0.149	3.052 -	2.426 -	العائد على الأصول Y1
0.539	3.711 -	2.041 -	0.051	3.052 -	3.038 -	العائد على حقوق الملكية Y2
0.222	3.711 -	2.780 -	0.384	3.052 -	1.765 -	الودائع الجارية X1
0.185	3.711 -	2.906 -	0.113	3.052 -	2.556 -	الودائع الآجلة X2
0.889	3.711 -	1.145 -	0.121	3.052 -	2.556 -	ودائع التوفير X3

الجدول رقم (1) يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع المتغيرات، فقد تبين إن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت قيم (t) المطلقة والمقدرة باستخدام ديكي فولر أقل من القيم الجدولية وهذا يشير إلى إنها غير دالة إحصائياً.

ب. فليبس بيرون عند المستوي :

جدول (2) نتائج اختبار فليبس بيرون عند المستوى

Intercept and Trend			Intercept			المتغير
الدلالة	قيمة t	قيمة t	الدلالة	قيمة t	قيمة t	
p-value	الجدولية	المحسوبة	p-value	الجدولية	المحسوبة	
0.887	3.710 -	1.556 -	0.159	3.052 -	2.391 -	العائد على الأصول Y1
0.704	3.710 -	1.706 -	0.055	3.052 -	3.005 -	العائد على حقوق الملكية Y2
0.206	3.710 -	2.833 -	0.369	3.052 -	1.797 -	الودائع الجارية X1
0.184	3.710 -	2.910 -	0.100	3.052 -	2.665 -	الودائع الآجلة X2
0.899	3.710 -	1.099 -	0.104	3.052 -	2.643 -	ودائع التوفير X3

الجدول رقم (2) يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع المتغيرات، فقد تبين إن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت قيم (t) المطلقة والمقدرة باستخدام فيليبس بيرون أقل من القيم الجدولية وهذا يشير إلى إنها غير دالة إحصائياً.

ج. اختبارات ديكي فولر عند الفرق الأول

جدول (3) نتائج اختبار ديكي - فولر عند الفرق الأول

and Trend Intercept			Intercept			المتغير
الدلالة p-value	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الدلالة p-value	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	
0.035	3.828 -	4.060 -	0.025	3.065 -	3.439 -	العائد على الأصول Y1
0.021	3.733 -	4.251 -	0.018	3.065 -	3.605 -	العائد على حقوق الملكية Y2
0.018	3.733 -	4.342 -	0.003	3.065 -	4.521 -	الودائع الجارية X1
0.014	3.733 -	4.497 -	0.002	3.065 -	4.589 -	الودائع الآجلة X2
0.011	3.828 -	4.439 -	0.000	3.111 -	9.070 -	ودائع التوفير X3

الجدول رقم (3) يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع المتغيرات، فقد تبين إن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، حيث كانت قيم (t) المطلقة والمقدرة باستخدام ديكي فولر أكبر من القيم الجدولية وهذا يشير إلى إنها دالة إحصائياً.

د. فيليبس بيرون عند الفرق الأول :

جدول (4) نتائج اختبار فيليبس بيرون عند الفرق الأول

and Trend Intercept			Intercept			المتغير
الدلالة p-value	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الدلالة p-value	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	
0.033	3.733 -	3.974 -	0.029	3.066 -	3.356 -	العائد على الأصول Y1
0.019	3.733 -	4.306 -	0.022	3.066 -	3.515 -	العائد على حقوق الملكية Y2
0.015	3.733 -	4.421 -	0.003	3.066 -	4.627 -	الودائع الجارية X1
0.011	3.733 -	4.623 -	0.002	3.066 -	4.726 -	الودائع الآجلة X2
0.005	3.733 -	5.118 -	0.028	3.066 -	3.372 -	ودائع التوفير X3

الجدول رقم (4) يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع المتغيرات، فقد تبين إن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، حيث كانت قيم (t) المطلقة والمقدرة باستخدام فيليبس بيرون أكبر من القيم الجدولية وهذا يشير إلى إنها دالة إحصائياً.

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول .

جدول (5) يبين نتائج اختبار أثر استقرار الودائع الجارية (X1) على العائد على الأصول (Y1)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.049341	0.015189	3.248519	0.0054
X1(-1)	-0.045108	0.016521	-2.730377	0.0155
R-squared	0.331996	Mean dependent var		0.007932
Adjusted R-squared	0.287463	S.D. dependent var		0.004068
S.E. of regression	0.003434	Akaike info criterion		-8.400055
Sum squared resid	0.000177	Schwarz criterion		-8.302030
Log likelihood	73.40047	Hannan-Quinn criter.		-8.390312
F-statistic	7.454960	Prob(F-statistic)		0.015485

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (5)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.015485) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.331996) وتشير إلى إن (33.1996%) من التغيرات في العائد على الأصول يعود إلى التغيرات في الودائع الجارية ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى يوجد أثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.

جدول (6) يبين نتائج اختبار أثر استقرار الودائع الآجلة (X2) على العائد على الأصول (Y1)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006873	0.001688	4.072908	0.0010
X2(-1)	0.019029	0.024442	0.778533	0.4484
R-squared	0.038838	Mean dependent var	0.007932	
Adjusted R-squared	-0.025239	S.D. dependent var	0.004068	
S.E. of regression	0.004119	Akaike info criterion	-8.036207	
Sum squared resid	0.000255	Schwarz criterion	-7.938182	
Log likelihood	70.30776	Hannan-Quinn criter.	-8.026463	
F-statistic	0.606114	Prob(F-statistic)	0.448363	

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.448363) وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية " يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول" وقبول نقيضها " لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار ودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.000037) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.689933) وتشير إلى أن (68.9933%) من التغيرات في العائد على الأصول يعود إلى التغيرات في ودائع التوفير ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار ودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.

جدول (7) يبين نتائج اختبار أثر استقرار ودائع التوفير (X3) على العائد على الأصول (y1)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004539	0.000817	5.556811	0.0001
X3(-1)	0.129362	0.022392	5.777253	0.0000
R-squared	0.689933	Mean dependent var	0.007932	
Adjusted R-squared	0.669262	S.D. dependent var	0.004068	
S.E. of regression	0.002340	Akaike info criterion	-9.167561	
Sum squared resid	8.21E-05	Schwarz criterion	-9.069536	
Log likelihood	79.92427	Hannan-Quinn criter.	-9.157817	
F-statistic	33.37665	Prob(F-statistic)	0.000037	

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول .

جدول (8) يبين نتائج اختبار أثر استقرار الودائع (x) على العائد على الأصول (y1)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.522752	3.774552	1.463154	0.1672
X1(-1)	-5.515747	3.774510	-1.461315	0.1677
X2(-1)	-5.506056	3.772559	-1.459502	0.1682
X3(-1)	-5.532435	3.774723	-1.465653	0.1665
R-squared	0.881016	Mean dependent var	0.881016	
Adjusted R-squared	0.853558	S.D. dependent var	0.853558	
S.E. of regression	0.000957	Akaike info criterion	0.000957	
Sum squared resid	1.19E-05	Schwarz criterion	1.19E-05	
Log likelihood	96.34525	Hannan-Quinn criter.	96.34525	
F-statistic	32.08610	Prob(F-statistic)	0.000003	

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.000003) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.881016) وتشير إلى إن

(88.1016%) من التغيرات في العائد على الأصول يعود إلى التغيرات في الودائع ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى " يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول

جدول (9) يبين نتائج اختبار أثر استقرار الودائع الجارية (X1) على العائد على حقوق الملكية (Y2)

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.858331	0.302159	2.840664	0.0124
X1(-1)	-0.768166	0.328654	-2.337312	0.0337
R-squared	0.266971	Mean dependent var	0.153155	
Adjusted R-squared	0.218102	S.D. dependent var	0.077257	
S.E. of regression	0.068314	Akaike info criterion	-2.419270	
Sum squared resid	0.070002	Schwarz criterion	-2.321245	
Log likelihood	22.56379	Hannan-Quinn criter.	-2.409526	
F-statistic	5.463028	Prob(F-statistic)	0.033699	

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (9)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.033699) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.266971) وتشير إلى أن (26.6971%) من التغيرات في العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغيرات في الودائع الجارية ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى "يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية".

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (10)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.491866) وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية " يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية" وقبول نقيضها " لا يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار الودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية".

جدول (10) يبين نتائج اختبار أثر استقرار الودائع الآجلة (X2) على العائد على حقوق الملكية (y2)

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.134891	0.032162	4.194135	0.0008
X2(-1)	0.328199	0.465807	0.704582	0.4919
R-squared	0.032035	Mean dependent var	0.153155	
Adjusted R-squared	-0.032496	S.D. dependent var	0.077257	
S.E. of regression	0.078502	Akaike info criterion	-2.141260	
Sum squared resid	0.092438	Schwarz criterion	-2.043235	
Log likelihood	20.20071	Hannan-Quinn criter.	-2.131516	
F-statistic	0.496435	Prob(F-statistic)	0.491866	

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد اثر معنوي ذود دلالة إحصائية لاستقرار ودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية

جدول (11) يبين نتائج اختبار أثر استقرار ودائع التوفير (X3) على العائد على حقوق الملكية (y2)

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.095655	0.018704	5.114260	0.0001
X3(-1)	2.191699	0.512769	4.274246	0.0007
R-squared	0.549132	Mean dependent var	0.153155	
Adjusted R-squared	0.519074	S.D. dependent var	0.077257	
S.E. of regression	0.053576	Akaike info criterion	-2.905282	
Sum squared resid	0.043057	Schwarz criterion	-2.807256	
Log likelihood	26.69489	Hannan-Quinn criter.	-2.895538	
F-statistic	18.26918	Prob(F-statistic)	0.000665	

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (11)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.000665) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.549132) وتشير إلى أن (54.9132%) من التغيرات في العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغيرات في ودائع التوفير ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة بوجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار ودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية

جدول (12) يبين نتائج اختبار أثر استقرار الودائع (x) على العائد على حقوق الملكية (y2)

Dependent Variable: Y1				
Method: Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-273.9202	192.0052	-1.426629	0.1773
X1(-2)	273.9701	192.0031	1.426905	0.1772
X2	271.2139	191.9038	1.413280	0.1811
X3	274.5516	192.0139	1.429853	0.1764
R-squared	0.494998	Mean dependent var		0.060274
Adjusted R-squared	0.378459	S.D. dependent var		0.061719
S.E. of regression	0.048658	Akaike info criterion		-3.005666
Sum squared resid	0.030779	Schwarz criterion		-2.809615
Log likelihood	29.54816	Hannan-Quinn criter.		-2.986178
F-statistic	4.247494	Prob(F-statistic)		0.026828

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (12)، ان قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (f) تساوي (0.026828) وهي أقل من 0.05، وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، وقد كانت قيمة معامل التحديد (0.494998) وتشير إلى أن (49.4998%) من التغيرات في العائد على حقوق الملكية يعود إلى التغيرات في الودائع ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية".

النتائج :

1. أظهرت نتائج التحليل وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وبلغت نسبة الأثر (33.1996%).
2. بينت نتائج التحليل عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول.
3. تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وبلغت نسبة الأثر (68.993%).
4. أوضحت نتائج التحليل وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وبلغت نسبة الأثر (28.7705%).
5. تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وبلغت نسبة الأثر (70.2324%).
6. أظهرت نتائج التحليل وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الجارية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، وبلغت نسبة الأثر (26.6971%).
7. بينت نتائج التحليل عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للودائع الآجلة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية.
8. أظهرت نتائج التحليل وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لودائع التوفير على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت نسبة الأثر (54.9132%).
9. بينت نتائج التحليل عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاستقرار الودائع على الأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية.

التوصيات :

بناء على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة ، تم اقتراح عدد من التوصيات أهمها:

- 1- قيام المصارف التجارية الليبية بإجراء الدراسات المستمرة حول مدي تقلب الودائع ، وتحديد الودائع المستقرة والغير مستقرة تمكّنها من تحقيق الأرباح، وتعزيز أدائها المالي.

- 2- تحسين جودة الخدمات المصرفية ، من خلال إتباع سياسات سعرية ، وغير سعرية ، لجذب الودائع المستقرة لاستغلالها في الأصول لتحقيق عائد أكبر ، والرفع من مستوى الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 3- قيام المصارف التجارية الليبية بتوظيف أرصدة الودائع المستقرة ، والتي تساهم في تعظيم الربحية المصرفية .
- 4- توجيه المصارف التجارية الليبية على ضرورة تبني استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع المصرفية .
- 5- زيادة الاهتمام بتقييم أداء المصارف التجارية الليبية للوقوف على نقاط الضعف، ومحاولة معالجتها بما يتماشى والظروف الراهنة.
- 6- ضرورة الاهتمام بزيادة الدراسات في موضوع الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، للرقى بمستوى أداء المصارف التجارية بشكل أفضل.
- 7- العمل على تشجيع الدراسات والأبحاث لمعرفة العوامل الأخرى المؤثرة في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والتي لم تشملها الدراسة.

المصادر والمراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية:

- أبو سمرة ، رانية خليل ، " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين"، ص، 3-4 رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلي كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، 2007 .
- أبو طوق، رنا احمد ، " العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن خلال الفترة من (1998-2007) " ، ص 2 ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلي كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان ، الاردن ، 2009 .
- آل شبيب، دريد كامل، " إدارة العمليات المصرفية "، ص 88-96، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن، 2014 .

- اللامي ، على حسين ، " أثر الودائع في صافي دخل المصارف " دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار " ، ص 363 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ، المجلد 5 ، العدد 48 ، العراق ، 2016 .
- الحسيني ، همام عبد الوهاب هادي ، " أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص " ، ص 2 ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلي كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، 2010 .
- الخطيب، محمد ، " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات " ، ص 45 ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2010.
- السيد ، معتز عصمت ، " أثر الودائع المصرفية على النشاط الاقتصادي في السودان " ، دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الفترة من (2005-2015) ص 8 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، 2017 .
- الشواورة ، فيصل محمود " مبادي الإدارة المالية، إطار نظري ومحتوى علمي، التمويل - الاستثمار التخطيطي - التحليل المالي " ، ص 247 ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن، 2013 .
- الغزيل ، زهراء ، " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " ، ص 5 ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، مقدمة إلي جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2013 .
- المدهون ، خالد محمد ، " نموذج تقديري مقترح للتعقب بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية " ص 2 ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ، العدد الخامس ، يوليو، 2013 .
- المعاينة ، وسام عبد الحميد ، " أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الاردنية للفترة من (2007-2016) " ، ص 2 ، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، المجلد 4 ، العدد 1 ، الاردن ، 2018
- دادن ، عبد الوهاب ، حفصي ، رشيد ، " تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة من 2006-2013 " ، ص 24 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2014 .

- زيود، لطيف ، وآخرون ، " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي " ، ص 145 ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27 ، العدد 4 ، سوريا ، 2006 .
- سمحان حسين محمد، إسماعيل يونس يامن ، " اقتصاديات النقود والبنوك " ، ص 106، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011 .
- طعيس ، خالد محمد ، " أثر هيكل الودائع على ربحية البنوك الاسلامية الاردنية خلال الفترة من (2010-2017) " ص 2، رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة ال البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الاردن ، 2019 .
- عزيز، حيدر عبدالمنعم ، " أثر الودائع المصرفية في تخفيض نسب الائتمان الممنوح من قبل المصرف " ، دراسة تحليلية في مصرف بابل، ص 210 ، مجلة الجامعة العراقية ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، المجلد 2 ، العدد 43 ، العراق ، 2019 .
- عياد جمعة ، " أثر استقرار الودائع على عائد البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة من (2000-2009) " ، ص 110، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 29 ، العدد 4 ، الاردن ، 2014 .
- عثمان، صلاح ، " مفهوم الأداء المالي " ، ص 110، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر ، 2014 .
- عبد المحسن ، " الودائع الزمنية وأثرها في الائتمان المصرفي "، بحث تطبيقي علي مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، السنة 2014 ، العراق .
- عقيل ، جاسم عبد الله ، " النفود والبنوك " منهج نقدي ومصرفي ، ص 245، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 1999 .
- هادي ، دليل فرات ، " تقييم دور المصارف التجارية في جذب الودائع " بحث تطبيقي علي عينة من المصارف العراقية ، ص 50، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العراق ، 2014 .
- هندي ، منير ابراهيم ، " إدارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ، ص 148-152 ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، مصر ، 2010 .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Argaibat, Ghazi A. The Profitability of Banking Sector in Hashemite Kingdome of Jordan, Euro Journals of Economic, Finance and Administrative Sciences, 26.2010.
- EMILY HAISLEY and GEORGE LOEWENSTEIN, "The Effect of Gift Sequence on Deposit Balances and Customer Sentiment in a Commercial Bank", Journal of Marketing Research, Vol. XLVIII, February 2011.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- موقع مصرف التجارة والتنمية : WWW.bcd.ly

رابعاً: التقارير والنشرات:

- مصرف التجارة والتنمية " التقارير المالية من 2001م - 2018م".

The effect of stability of bank deposits on the financial performance of Libyan commercial banks during the period from (2001-2018) "The Bank for Trade and Development as a model"

¹Faraj Ahmad Mazika , ²Sulaf bin Omar al-Samawi, ³Faraj Mohamed Shalaweh

^{1,3}Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Trade, Alasmarya Islamic University, Libya

²Faculty of Economic Sciences and Management, Sfax University, Tunisia

farajmazika@asmarya.edu.ly , soulef.smaoui@gmail.com , f.shalaweh@asmarya.edu.ly

Summary:

The study aimed to measure the effect of the stability of customer bank deposits (current deposits, savings deposits, and time deposits) on the financial performance of Libyan commercial banks represented by the rate of return on assets and the rate of return on property rights during the period from (2001 to 2018). In the Bank of Trade and Development, the study reached a set of results, the most important of which are: the presence of a statistically significant effect of both current and savings deposits on the financial performance of Libyan commercial banks represented in the return on assets, the return on property rights, and the presence of a significant statistical effect of time deposits. On the financial performance represented by the return on property rights, and among the most important recommendations of the study is that Libyan commercial banks conduct continuous studies on the extent of the volatility of deposits, identify stable and unstable deposits, and improve the quality of banking services, by following price and non-price policies to attract stable deposits To exploit them in assets to achieve to raise the level of financial performance of Libyan commercial banks, and to direct Libyan commercial banks to the necessity of adopting my

strategies. To attract more bank deposits, and to encourage studies and research to find out other factors affecting the enhancement of the financial performance of Libyan commercial banks, which were not included in the study.

Key words: stability of bank deposits, financial performance, Libyan commercial banks.